Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

30 Avril 2010
30 أبريل 2010

الأحداث المغربية

اتفاقية شراكة للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بسوس

أكادير(و.م.ع): تم يوم الثلاثاء الماضي التوقيع على اتفاقية شراكة بين المكتب الإداري الجهوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بأكادير والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس-ماسة-درعة، من أجل بلورة برنامج عملي لأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية.

وتهم هذه الاتفاقية، التي تم التوقيع عليها خلال لقاء نظم بمقر المكتب بأكادير تحت شعار «معا لمؤسسة تعليمية في خدمة المواطنة»، دعم قدرات المتدخلين في أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، ودعم وتعميم عملها في مختلف المؤسسات التعليمية بالمنطقة، وتعزيز التنسيق المشترك مع هذه الأندية، وتوفير الإمكانات لتسهيل عملها، وكذا إغناء العمل على تطبيق وإغناء الدليل المرجعي لهذه الأندية.

ويلتزم الطرفان، بمقتضى هذه الاتفاقية، التي تشمل عمالات وأقاليم أكادير-إداوتنان، وإنزكان-آيت ملول، واشتوكة-آيت باها، وتارودانت، وتزنيت، وسيدي إفني، بالعمل على خلق فضاء جهوي يسهل نشر ثقافة حقوق الإنسان.

Revue de Presse ... roits de l'Homme

Reporter

29 avril 2010

CCDH

Un partenariat pour les droits de l'Homme

Ahmed Harzenni, président du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH), Jamal Rhmani, ministre de l'Emploi et de la Formation professionnelle, Ulrich Storck, représentant résidant de la Fondation Friedrich Ebert, et Kamal Lahbib, directeur de l'Institut de formation des agents du développement, ont signé, le 26 avril à Rabat, un protocole de partenariat et de coopération ayant pour objectif de créer une dynamique de formation et de réflexion sur des thèmes relatifs à la promotion des droits humains à travers la mise en place de forums de dialogue et d'échange d'expertises. Une autre convention de partenariat a été paraphée par le président du CCDH et le directeur de l'Institut de formation des agents du développement. Selon les deux institutions, ladite convention s'intègre dans le cadre de la réforme judiciaire à travers l'organisation de sessions de formation en faveur des professionnels de la Justice au Maroc et des cadres du mouvement associatif concernés.

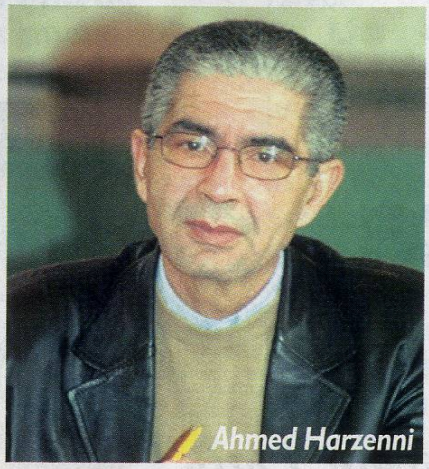

Ahmed Harzenni

Revue de Presse du Conseil C

MarocHebdo
INTERNATIONAL

30 au 6 mai 2010

CCDH: Sale temps pour Herzenni

Cette manifestation est la énième initiative pour tenter d'obtenir du CCDH la mise en oeuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation concernant la régularisation de leur situation administrative et leur intégration sociale. Devant la fin de non-recevoir qui leur a été adressée par le Président du CCDH, Ahmed Herzenni, ancien prisonnier comme eux, ils ont décidé de durcir leur mouvement et d'observer une grève illimitée de la faim. Pour le coordinateur de ce groupe relevant du Forum Vérité et Justice (FVJ), Mustapha Bouari, «*la politique des atermoiements et de mépris envers nos revendications*» est insoutenable. Le groupe accuse ouvertement le gouvernement et le CCDH de laxisme et surtout condamne le silence inexplicable d'Ahmed Herzenni: «*Nous sommes intervenus auprès du président du CCDH dans l'espoir d'obtenir satisfaction de nos revendications somme toute légitimes et justes, mais il nous a ignorés en nous disant que nous nous trompions d'adresse*». Pourtant, les choses sont très simples: les revendications se résument à la mise en œuvre des recommandations de l'IER concernant la réinsertion sociale, et la régularisation administrative et financière. Bref, tout ce qui peut permettre aux anciens détenus politiques de mener «*une vie décente et digne après les années injustement passées en prison en tant que prisonniers politiques*», ajoute M. Bouzari. Pour rappel, le Groupe comprenant une douzaine d'anciens détenus politiques a récemment observé un sit-in d'une quinzaine de jours devant le siège du CCDH. «*Le président du CCDH nous a simplement claqué la porte au nez*», fulmine Mustapha Bouari, qui pointe du doigt M. Herzenni. Ce dernier, très discret, un peu effacé même, a du mal à communiquer avec les ex-détenus. «*Nous ferons porter l'entière responsabilité de ce qui pourrait advenir à tous ceux qui ont le pouvoir de décision*», a menacé le coordinateur du Groupe.■

Ahmed Herzenni dans la ligne de mire.

Revue de Presse du Co

مقارنة بين تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا

هيئة الإنصاف.. والعقد الاجتماعي

حسن شاكر

عندما يقرر أي بلد تكوين لجان الحقيقة، فإنه يقرر إعادة حياكة خيوط تاريخه، وخاصة الفقرات المنسية أو المغيبة وإعادة كتابة واكتشاف المسكوت عنه، وهو فعل إيجابي ينتمي إلى ما يعرف الآن بـ«العدالة الانتقالية» أو «العدالة الإصلاحية» أو «الثورة التفاوضية» أو «الانتقال الهادئ».

لا يجب أن يغيب عن أذهاننا أنه على الرغم من العمر القصير لهذه اللجان، فإنه قد واكبها كم هائل من الكتابات التنظيرية والقراءات الفلسفية فاق التقدير، وهو دليل على أهمية هذه اللجان وتأكيد الدعوة إلى إنجاحها وتمجيد نتائجها، والغاية من كل ذلك هي فك عقدة الماضي والتوجه نحو المستقبل.

بعد القراءات العديدة والمتأنية لموجز التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة، يتضح أن الهيئة سلكت استراتيجية ثلاثية الأبعاد كمنهج لعملها، تجلت في ما يلي: المرجعية، الحقيقة والإصلاح.

فبالنسبة للمرجعية، فإن الهيئة اتخذت كأساس لعملها القانون الدولي والاجتهادات الفقهية والنظرية دون أن تغيب تجارب الدول السابقة في مجال لجان الحقيقة التي يمكن تقسيمها إلى مدارس أو تجارب:

1 – تجربة رواندا التى أصرت على إجراء محاكمة جنائية، ولهذا الغرض أقيمت محكمة جنائية دولية مقرها ARUSHA بتنزانيا. إلا أن هذه التجربة مالت إلى الحقيقة القضائية دون التاريخية. وبالتالي فنتائجها لم تكن لتعمر طويلا. فرواندا مازالت تحت رحمة القلاقل والتشنجات العرقية والطائفية لحد الآن.

2 – تجربة دولة يوغوسلافيا السابقة التي اختارت المضي إلى الأمام لبناء المستقبل ونسيان الماضي دون الالتفات إليه. وبالتالي، فالتجربة على فوهة بركان قابل للانفجار في أي وقت.

3 – تجربة جنوب إفريقيا التى اتخذت من المصالحة وإعادة بناء الحقيقة وجلسات الاستماع العمومية والعفو مفاهيما ارتكزت عليها لجنة الحقيقة والمصالحة لهذا البلد، بالإضافة إلى تجارب أخرى كالبيرو وبلدان أروبا الشرقية بعد انهيار الأنظمة الشيوعية. إلا أن تجربة جنوب افريقيا كانت مميزة جدا، وأسالت العديد من المداد، وكانت موضوعا للعديد من الأطروحات والدراسات، وشكلت بالتالى نموذجا يمكن الأخذ به، وربما لهذا السبب يحذو عمل وطريقة هيئة الإنصاف والمصالحة إلى حد كبير حذو هذه اللجنة وبشكل متواز، على أساس محافظة كل مجتمع على خصوصيته التاريخية والثقافية والسياسية.

ولذلك سنحاول وبكل تواضع في إطار الجدل الحر والديمقراطي المنصوص عليه في تقرير المصالحة نفسه، أن نشير إلى بعض نقط التشابه بين التجربتين، وبالضبط استراتيجية الأبعاد الثلاثة:

1 – ففي ما يخص بعد المرجعية: فالهيئة وجدت نفسها أمام شبه فراغ تشريعي وقانوني للتعريف الدقيق للاختفاء القسري، ولهذا فقد تدخلت في نظامها الأساسي لسد هذا الفراغ. ويكاد يكون الموقف نفسه الذي عرفته لجنة جنوب إفريقيا للتعريف بالجرائم ذات الطابع السياسي. وهكذا فاللجنة اعتبرت أن الفعل المكون لجريمة ذات طابع سياسي هو المرتكب بمناسبة مساندة أو معارضة نظام الأبارتايد. بمعنى أنه في إطار الصراع بين (المساند) وغالبا السلطة و(المعارض)، وغالبا من السود في فترة الأبارتايد. فهذه الأحداث تأخذ صبغة سياسية، وبالتالي تدخل في أعمال اللجنة.

ودون أن ننسى المرجعية الدينية والأدب الشعبي، حيث نلاحظ أن الكنيسة نزلت بكل ثقلها على أعمال اللجنة وكانت ممثلة فيها، بالإضافة إلى استغلال بعض أساطير الادب الشعبي كلقب UBUNTO الذي يعني كل صفات الطيبوبة والمروءة والإيثار والنبل.. وهو ما يقابله في إطار الثقافة الاسلامية (العفو عند المقدرة)، وأيضا (اللي يغلب يعف..).

2 – البعد الثاني: وهو بعد الحقيقة، وقد كان مجالا لكل التأويلات والتحليلات، حيث نجد أنفسنا أمام عدة حقائق. فهناك الحقيقة القضائية والحقيقة التاريخية والحقيقة في بعدها الفردي وأخرى في بعدها الجماعي. بمعنى أن كل التجارب اتخذت تأويلا يناسب خصوصية بلد اللجنة. وبالنسبة لهيئة الانصاف والمصالحة فقد كانت عمليات الكشف عن الحقيقة بخصوص الانتهاكات ونوعيتها ومدى جسامتها، بالإضافة إلى الوقوف على مسؤولية أجهزة الدولة أو غيرها في الانتهاكات عنوانا رئيسا للحقيقة التاريخية والابتعاد عن الحقيقة القضائية، وهو الاتجاه نفسه الذي سلكته لجنة جنوب إفريقيا، لأن هذا النوع من الحقيقة هو حقيقة تسلسلية، مع أنه لا يمكن إنكار أن الحقيقة القضائية التي تقضي بإنزال العقوبة بالفاعل عن طريق تأسيس محاكم جنائية دولية. إلا أن ما يعيب هذه الحقيقة هو أن التحقيقات تبقى محصورة ورهينة الفرد، وتحول دون الهدف الحقيقي، وهو حمل الإطار العام لهذه الخروقات أمام الرأي العام بكل مقوماته الاجتماعية والثقافية والسياسية.

نشير فقط إلى أن الحقيقة في بعدها الفردي تكون حبيسة الفرد نفسه وتتحدد حسب العواطف والانفعال، ولا تخدم الحقيقة التاريخية بالشكل الفعال. أما الحقيقة في بعدها الجماعي، فهي بالطبع مجموع تجارب أفراد تعرضوا لهذه الخروقات. الكثير من الدارسين لهذه اللجان يقولون إن ضحايا هذه الخروقات يبحثون عن الحقيقة أكثر من بحثهم عن العدالة. فهؤلاء الضحايا الذين تعرضوا لمختلف هذه الخروقات لا يرغبون بالضرورة أو بشكل تلقائي أن يحبس ويسجن المسؤولون عن هذه الخروقات، بل همهم الأول هو الاعتراف بهذه الحقيقة. ويضيف الباحثون وعلى رأسهم WESHLER في هذا المعنى بقوله إن هذه الخاصية، أي الاعتراف بالحقيقة كميكانيزم معنوي هي ظاهرة ورغبة محيرة وقوية وتشبه السحر، حيث أن الكل كان يعرف الحقيقة، وأن الكل يعرف أنهم ضحايا ومستهدفون، والضحايا يعرفون أن الآخرين يعرفون، وهؤلاء يعرفون أن الكل كان يعرف. وفي إطار إجابته عن مدى أهمية ورغبتهم، بل واحتياجهم إلى هذا الاعتراف، يقول NAGEL إنه يكمن في الفرق بين المعرفة (الحقيقة) والاعتراف، ويحصل هذا الاعتراف عندما تعاقب المعرفة، أي الحقيقة، وتأخذ طابع الحديث أو الحوار أو المناظرة العمومية. وهنا نستحضر جلسات الاستماع العمومية لكل من لجنة جنوب إفريقيا وهيئة الانصاف المغربية.

إن الطريق إلى الحقيقة التاريخية كان وعرا ومليئا بالمصاعب، وهذا الوصف ينطبق سواء على لجنة جنوب إفريقيا أو الهيئة المغربية، وما كان أمامهما إلا التدخل بالتنصيص على الطريقة بالقانون التنظيمي لكلتيهما، حتى يمكن الإجابة عن الرابطة بين الحقيقة والعدالة.

فبالنسبة للجنة جنوب إفريقيا، فقد اعتمدت على مجموعة من الأسس يمكن سرد بعضها:

1 – من أجل اعادة بناء البعد التاريخي-الجماعي للخروقات، اللجنة سمح لها، في إطار البحث عن الحقيقة، بأن يكون عملها بعيدا بطريقة مباشرة عن كل ما من شأنه أن يكون سببا في دعوات جنائية أو يقتضي أجوبة عقابية.

2 – جعلت اللجنة من الاعتراف الكامل للمسؤولين عن هذه الخروقات، ومن إثبات أن هذه الخروقات هي ذات طبيعة سياسية شرطا للتمتع بالعفو.

في حين نلاحظ أن الهيئة المغربية، بعد تحديدها للتعريف القانوني للاختفاء القسري أو المختطفون مجهولو المصير، تبنت مسألة مسؤولية أجهزة الدولة وغيرها في ما يخص هذه الخروقات.

أما عن كيفية الوصول إلى الحقيقة، فكلتا التجربتين اعتمدتا نفس الوسائل تقريبا مع احترام الاختلاف التاريخي والديني، أي الندوات الفكرية والعلمية والتنقل إلى أماكن الخروقات وإشراك وسائل الاعلام والفعاليات الثقافية والسياسية والجمعوية واعتماد على الأرشيف الوطني. إلا أن جلسات الاستماع العمومية تبقى قمة الاعتراف بالحقيقة، نظرا لما توفره من تعميم هذه المعرفة للرأي العام وضمان عنصر الإنصات من طرف الضحايا (حكي وطني)

3 – البعد الثالث: الاصلاح

شكلت الحقيقة، بكل تأكيد، الهدف الأساسي لكل اللجان، إلا أن موضوع الإصلاح شكل محورا هاما في أعمالها. وكان واضحا تغليب العدالة الإصلاحية على عدالة الفائزين (القضائية)، لأن العدالة الإصلاحية تدعو الى إعادة إدماج الضحايا والاعتراف بآلامهم والاهتمام بعلاجهم، مما يؤدي إلى إمكانية إعادة اكتساب التحكم في الذات والعواطف والتجاوز التدريجي لأحاسيس الانتقام.

وبرزت، وبشكل واضح، الحاجة إلى العفو AMNISTIA والصفح PERDONO، وللوصول إلى هذا وذاك فقد عمدت لجنة جنوب إفريقيا إلى كل الوسائل، كجلسات

حسن شاكر

الاستماع والاعتراف بالحقيقة، وأيضا الدين (الكنيسة)، وأيضا استعمال الأدب الشعبي كصفة UBUNTO. ودون أن ننسى رمز جنوب إفريقيا التحرري وأحد ضحايا الخروقات MANDELA. وبالمقابل سنلاحظ تقريبا نفس النسق تتبعه لجنة هيئة الإنصاف المغربية. فهناك جلسات الاستماع والاعتراف بالحقيقة وتوظيف بعض مواقف الديانة الإسلامية السمحة الخاصة بالعفو كقوله (ص) لقريش بعد كل ما كان منهم: «اذهبوا فأنتم الطلقاء...»، وأيضا الأدب الشعبي (اللي يغلب يعف..). ودون أن ننسى أن رئيس الهيئة نفسه كان من ضحايا هذه الخروقات.

نعود إلى موضوع العفو AMNISTIA، وهو فعل إيجابي ينتمي إلى مفهوم العدالة السياسية، والذي يمكن التنصيص عليه بقانون وبطريقة تطبيقه، في حين أن الصفح PERDONO فعل فردي، ولا دخل للسياسة والتشريع فيه، بمعنى أنه يكون كالهبة أو العطاء النابع من رغبة الفرد غير المقيدة بشروط قانونية، أي أن الصفح PERDONO لا يمكن أن يكون فعلا قضائيا، وأن الذي بإمكانه الصفح بإمكانه العقاب أيضا.

إن الإصلاح أو جبر الضرر كما جاء في تقرير الهيئة المغربية، اتخذ عدة أشكال، وهي جد إيجابية، وتشمل حتى العناية النفسية، على اعتبار أن جلسات الاستماع جاءت مزدوجة المظهر. فمن جهة كانت كجلسات الحكي الوطني للوصول إلى الحقيقة التاريخية. ومن جهة أخرى كانت عبارة عن جلسات لتفريغ الروح من الجروح والآلام النفسية للتغلب على آلام الانتقام، وكأننا في مصلحة للعلاج النفسي.

إن المغرب بإنشائه هذه الهيئة يلتحق بالدول التي تضع عينها على المستقبل، دون أن تنسى ماضيها بإيجابياته وسلبيا ته، ويجعل ذلك من اختصاص المؤرخين كما جاء في خطاب جلالة الملك. خطاب لم يستثنينا كمهاجرين، بل حملنا جزءا من مسؤولية نشره والتعريف به والافتخار بأننا شعب قادرعلى نقد الذات، وأن التقرير يحمل علامة «صنع في المغرب MADE IN MOROCCO»، وأننا جاهزون للخطوة القادمة، وأن مبادرات الإصلاح التى بدأها المغفور له الحسن الثاني بإنشائه للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان، ويتابعها محمد السادس، لم تكن كما يعتقد البعض شهر عسل المغاربة مع حقوق الإنسان، بل صفحة جديدة من الأمل في المستقبل.

التجمع الديمقراطي للجمعيات المغربية بايطاليا